الأمم المتحدة

TD/451

Distr.: General
27 January 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية شاملين ومستدامين

حدث سابق لانعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر: اجتماع فريق الخبراء المعني بمعالجة جوانب ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية معالجة أكثر فعالية[1]

المعقود في فليك أون فلاك، موريشيوس، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

موجز من إعداد أمانة الأونكتاد

مقدمة

١- اجتمع سبعة عشر خبيراً ونحو ٢٠ مشاركاً آخر استجابة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ مزيد من الخطوات "للنظر في ما قد يتعين اتخاذه من تدابير إضافية لمعالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية احتياجاتها في مجال التنمية على نحو أكثر فعالية" (القرار ٢/٦٥ المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الفقرة ٣٣). وقد تزامن اليوم الأول للاجتماع (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) مع اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك لقراره E/2011/L.52 بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي كرّر فيه المجلس الدعوة التي سبق أن وجهتها الجمعية العامة على النحو المقتبس أعلاه. وقد أكّد ذلك أن عقد هذا الاجتماع جاء في حينه.

(١) نظّمته أمانة الأونكتاد بالتعاون مع لجنة المحيط الهندي.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- وقد نُظمت العروض والمناقشات في ثلاث جلسات على أساس ثلاثة أسئلة رئيسية هي:

(أ) ما هي جوانب بناء القدرة على التكيف التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية في إطار السعي لتحقيق التقدم البنيوي، وهو هدف إنمائي أساسي من أهدف الدول الجزرية الصغيرة النامية؟

(ب) ما هي تدابير الدعم الدولي التي يمكن أن تزيد من فعالية الجهود المبذولة لبناء القدرة على التكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية؟

(ج) هل يُشكل ظهور فئة من البلدان ذات وضع خاص حقاً هي فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية شرطاً ضرورياً لمعالجة جوانب ضعف هذه الدول معالجة أكثر فعالية؟

أولاً- استنتاجات وملاحظات

٣- سلّم الخبراء، على ضوء البيانات ذات الصلة التي عُرضت عليهم، بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتميز بجملة أمور منها أنها (أ) أشد عُرضة للتأثر بدرجة كبيرة (٣٣ في المائة) بالصدمات الخارجية التي تنطوي على تبعات اقتصادية مقارنة بغيرها من البلدان النامية؛ و(ب) أكثر عرضة للتأثر (بما يزيد عن ١٢ ضعفاً) بالصدمات ذات الصلة بأسعار النفط مقارنة بغيرها؛ و(ج) أكثر عرضة للتأثر من الناحية الهيكلية (بنسبة ٨ في المائة على الأقل) بآثار تغير المناخ مقارنة بغيرها من البلدان النامية.

٤- كما سلّم الخبراء بأنه رغم تسليط الضوء في أحيان كثيرة على مسألة أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فإن جدول الأعمال المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية قد أغفل إلى حد بعيد العلاقة بين جوانب الضعف هذه والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي (أو انعدامه). وأُشير إلى أن اقتران ارتفاع مستوى القابلية للتأثر بمخاطر الصدمات الخارجية بحالة ازدهار نسبي مقارنة بأنواع الاقتصادات الأخرى (ما يُسمى "المفارقة الجزرية") يمثل سمة فريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥- وأُشير أيضاً إلى مشكلة ارتفاع مستوى المديونية (الذي يُقاس على أساس نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) باعتبارها مسألة مشتركة بين عدة دول جزرية صغيرة نامية. وحُللت مسألة أعباء الديون باعتبارها الثمن الذي يتحمله البلد لكونه بلداً جزرياً صغيراً نامياً، وهو ما تفسره التكلفة الباهظة للتمويل الإنمائي عندما لا تكون القاعدة الاقتصادية الصغيرة متناسبة مع التكلفة غير القابلة للتجزئة لبنية من البنى التحتية اللازمة. وأعرب الخبراء عن الحاجة إلى جيل جديد من تدابير التمويل التساهلي لا يعود فيه دخل الفرد يشكل معياراً محدداً، ودعا الخبراء إلى استخدام معايير تتصل بمدى الضعف والقابلية للتأثر لدى تقييم أهلية دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على تمويل بشروط ميسرة.

٦- وذكّر الخبراء بسياسة البنك الدولي المتمثلة في "استثناء الدول الجزرية الصغيرة" باعتبارها السياسة التي ربما تشكل التدبير الدولي الوحيد القائم لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، رغم أن البنك الدولي لم يُطبق هذه السياسة في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية و لم يُشر قط إشارة صريحة إلى أي وضع خاص بهذه الدول. ومن خلال هذا الاستثناء من سياسة البنك المتعلقة بالتمويل بشروط ميسرة على مدى عقدين من الزمن، أتاح البنك الدولي للاقتصادات الجزرية الصغيرة ذات الدخل المتوسط - الأدنى ذلك المستوى من التمويل بشروط تفضيلية الذي يُخصص عادة للدول ذات الدخل المنخفض دون غيرها.

٧- وأُشير إلى وجه آخر من أوجه "المفارقة الجُزرية"، وهو أنه كيف كان من الممكن ألا يترتب على الاهتمام السياسي بالدول الجزرية الصغيرة النامية (ولا سيما في محافل الأمم المتحدة)، على مدى عقود من الزمن، سوى القليل من المعاملة الخاصة لهذه الدول. وأُشير أيضاً إلى عدم ذكر فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث تركز الاهتمام بصفة خاصة على فئة بديلة غير محددة ("الاقتصادات الصغيرة والضعيفة") وذلك كدليل على التناقض الحاد بين الأهمية التاريخية لوضع أقل البلدان نمواً، من جهة، والطابع الغامض لوضع الدول الجزرية الصغيرة النامية، من جهة أخرى. وأُشيد بالمبادرات التي اتخذها مؤخراً بعض الشركاء الإنمائيين لإتاحة تدابير "انتقال سلس" لصالح بلدان (معظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية) "تخرّجت" من فئة أقل البلدان نمواً.

ثانياً- التوصيات

ألف- التمويل الإنمائي

٨- ينبغي الاضطلاع بعمل تجريبي وتحليلي لتقييم حجم أعباء الديون التي ترزح تحتها الدول الجزرية الصغيرة النامية لكي يتسنى توجيه أية دعوة ذات مصداقية لإنشاء آليات للتمويل بشروط ميسرة. وينبغي لهذا العمل التحليلي أن يبحث في الوقت نفسه تطور الاحتياجات المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية على ضوء الاتجاهات السائدة لتدفقات المعونة والاستثمار الأجنبي المباشر. و لم يُناقش الخبراء قائمة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ينبغي الاعتماد عليها للاضطلاع بهذا العمل. **وقد أُشير إلى دور الأونكتاد في هذا المجال التحليلي بالذات باعتباره دوراً مستحسناً.**

٩- وينبغي بحث مسألة الآليات المالية اللازمة للتصدي لمشكلة ضخامة الاحتياجات الاستثمارية للدول الجزرية الصغيرة النامية، لربما كجزء من نقاش أوسع نطاقاً في اتجاه التعميم الممكن لسياسة "استثناء الجزر الصغيرة" التي يتبعها البنك الدولي. وقد تم التشديد على الدور الطبيعي لمصارف التنمية الإقليمية وكذلك على أهمية الوضوح في قائمة المستفيدين المحتملين (الدول الجزرية الصغيرة النامية حقاً).

باء- السياسة التجارية

١٠- ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبحث مبررات وإمكانيات إقناع الجهات التي تُتيح فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي بأن تُدرج، لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها ولاعتبارات تتعلق بهذه الدول تحديداً، عناصر تتصل بالتخفيف من صرامة تطبيق قواعد المنشأ، بالنظر إلى الصعوبة التي يواجهها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في استيفاء متطلبات القيمة المضافة. وقد لاحظ الخبراء أن مثل هذه المرونة تمثل شكلاً من أشكال المعاملة التفضيلية، الأمر الذي يعني بطبيعة الحال أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بمجموعة الدول المستفيدة، وبالتالي وجود قائمة مقبولة دولياً تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١- كما ينبغي تشجيع الجهات التي تُتيح فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي على أن تنظر في إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، لأجل غير محدد، لصالح المنتجات الناشئة من بلدان "تخرّجت" لتوّها من فئة أقل البلدان نمواً عندما تكون هذه البلدان من الدول الجزرية الصغيرة النامية وتطلب رسمياً الحصول على هذه المعاملة الخاصة، كما ينبغي تشجيع تلك الجهات على إيجاد ما يتطلبه ذلك من طرائق تحظى بقبول متعدد الأطراف. **وأُشير إلى تاريخ الأونكتاد وكفاءته فيما يتعلق بالمسألتين المذكورتين أعلاه.**

جيم- المساعدة التقنية

١٢- إن فكرة إنشاء برنامج خاص لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تُبحث في إطار منظومة الأمم المتحدة بغية دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لبناء قدرتها على التكيف. ويمكن التركيز على المجالين التاليين لتقديم المساعدة التقنية، في جملة مجالات أخرى: (أ) تقديم المشورة القانونية بشأن القانون التجاري بهدف تعزيز القيمة المضافة وإمكانات الحصول على علامات تجارية للمنتجات التقليدية للدول الجزرية الصغيرة النامية، خصوصاً فيما يتعلق بمنتجات مصائد الأسماك، وهو مجال يتسم بأهمية اقتصادية رئيسية وكثيراً ما تُعتبر فيه البيانات الجغرافية مستصوبة ويُرجح أن تكون فيه مسألة قواعد المنشأ مسألة شائكة؛ و(ب) تقديم المشورة التقنية لتأمين دخول المنتجات ذات الأهمية التصديرية إلى الأسواق، ولا سيما لتيسير الامتثال للمتطلبات الصحية ومتطلبات الصحة النباتية، فضلاً عن المشورة القانونية بشأن كيفية الطعن في الإجراءات التي قد يكون الهدف منها تقييد أو حظر الواردات من منتجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. **وقد دُعي الأونكتاد إلى الاضطلاع بدور في هذا الصدد (ويُفضل أن يكون ذلك ضمن إطار متعدد الوكالات).**

دال- الإجراءات النُظُمية (ذات الصلة بمسألة وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية)

١٣- ينبغي عقد اجتماع لفريق خبراء لمناقشة معايير تحديد البلدان التي استهدفتها (وإن يكن دون تسميتها) استراتيجية موريشيوس الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وينبغي عقد هذا الاجتماع في عام ٢٠١٢ قبل بدء العمل الذي سيضطلع به لجنة السياسة الإنمائية وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2011/L.52 بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأُشير إلى أن مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية سيكون بطبيعة الحال مؤسسة مُؤهلة لعقد هذا الاجتماع الذي ينبغي أن يجمع بين كيانات وأشخاص متعددي التخصصات من منظومة الأمم المتحدة وخارجها. **وأُشير إلى الدور التاريخي للأونكتاد في المسائل ذات الصلة بفئات البلدان كسبب قوي يبرر زيادة مشاركة الأمانة.**